

نفسه، ١١/٩/١٩٨٦).

وبعد التوقيع على الاتفاق، بعث الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، رسالة الى شمعون بيرس هناه فيها بانتهاء المفاوضات، وقال: «رؤيتك السياسية مكنتك من التغلب على عوائق وخلافات ومن توقع الفائدة التي ستجنيونها نتيجة اكمال الاتفاق» (معاريف، ١٢/٩/١٩٨٦). كما تسلم بيرس رسالة مماثلة من وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس.

لقاء القمة

بعد ان اكملت الوفود الثلاثة، الاسرائيلي والمصري والاميركي، صيغة صك التحكيم المتفق عليها اصبح الباب مفتوحاً على مصراعيه لعقد القمة بين مبارك وبيرس. وبالفعل، فقد اتصل ابراهام طامير من القاهرة بديوان رئيس الحكومة ليلبغ اليه الموعد. وعلى الفور، شرع موظفو الديوان في اجراء الاتصالات مع السلطات المصرية لتنسيق الترتيبات المتعلقة باللقاء (دافار، ١١/٩/١٩٨٦). كما توجه وفد يضم العميد عزرائيل نفو ومستشار رئيس الحكومة لشؤون الاتصالات، اوري ساير، ومدير المكتب الصحفي، د. يسرائيل بيلغ، الى القاهرة لاعداد الترتيبات هناك ولتكوين ٢٠٠ مصور صحافي وفني، من الصحافة الاسرائيلية والاجنبية، من تغطية لقاء القمة (معاريف، ١١/٩/١٩٨٦). وقد اتصل بيرس، قبل توجهه الى الاسكندرية، بالقائم باعماله اسحق شامير ونسق معه المواقف، تمهيداً للمباحثات مع الرئيس مبارك. ورحب شامير بهذا اللقاء. واعرب عن امله في ان يؤدي الى شق طريق نحو تطبيع العلاقات بين الدولتين (دافار، ١١/٩/١٩٨٦). وعقب ذلك، انعقد المجلس الحكومي المصغر للاتفاق حول ما يمكن ان يطرحه بيرس في اثناء لقائه مع مبارك. واكد بيرس انه ينوي العمل باتجاه توسيع عملية السلام والشروع في مفاوضات مع وفد اردني - فلسطيني. لكنه اضاف انه سيرفض اية دعوة للموافقة على حق تقرير المصير للفلسطينيين او لاشراك م.ت.ف. في المفاوضات. كذلك تطرق

٧/٩/١٩٨٦). بعد ذلك، توجه مورفي الى القاهرة، حيث التقى هناك مع وزير الخارجية المصرية وسلمه رسالة من وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، تتضمن طلباً اميركياً واضحاً بوجوب موافقة مصر على عقد لقاء القمة، على الرغم من المشكلات المتبقية حول طابا (حداشوت، ٥/٩/١٩٨٦). كما التقى مورفي الرئيس مبارك وعرض عليه بعض الافكار لحل الخلافات القائمة (دافار، ٧/٩/١٩٨٦).

وعلم ان مورفي ابلغ الى المصريين ان الادارة الاميركية تنظر بخطورة الى محاولات مصر «ابتزاز، تنازلات اضافية من اسرائيل، من خلال التلميح بعدم عقد لقاء القمة، اذا لم تستجب اسرائيل للضغوط المصرية. وزعم بعضهم ان الولايات المتحدة قد درست امكان معاقبة مصر، سياسياً واقتصادياً، بشكل حاد (حداشوت، ٥/٩/١٩٨٦).

ويبدو ان الضغوط الاميركية وتهديد الوفد الاسرائيلي بالعودة الى اسرائيل في حال عدم التوصل الى اتفاق حول صك التحكيم النهائي، مما يعني، بالنسبة الى مصر، الشروع في المحادثات من جديد، قد جعلت المصريين يلينون موقفهم باتجاه احراز تقدم في المحادثات حول طابا، فطلبوا من الوفد الاسرائيلي، بناء على توجيهات من الرئيس مبارك، البقاء في القاهرة الى حين التوصل الى اتفاق نهائي بصدد صك التحكيم (دافار، ١١/٩/١٩٨٦).

وبالفعل، فقد نجح الطرفان، اخيراً، بمساعدة مورفي، في التوصل الى اتفاق، تم توقيعه صباح ١١ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٦. وأقر مجلس الوزراء المصري نص الاتفاق، بعد جلسة طارئة رأسها رئيس الوزراء، علي لطفى. ووقع الاتفاق عن الجانب المصري مدير الادارة القانونية في وزارة الخارجية المصرية ورئيس الوفد المصري في محادثات طابا، د. نبيل العربي، ومدير ادارة اسرائيل في الوزارة، بدر همام؛ في حين وقع عن الجانب الاسرائيلي ابراهام طامير ودافيد كيمحي؛ ووقع عن الجانب الاميركي ريتشارد مورفي والن غريشكو. وتقرر ان تكون اللغة الانكليزية هي لغة التحكيم (المصدر